

مسألة انتقال السلطة في النظم السياسية العربية
دراسة حالة الجزائر

Power transition question in arab political
system/ case study of algeria

د. فاطمة صهران*

جامعة مولاي الطاهر- سعيدة- (الجزائر)

fatima.sahrane@univ-saida.dz

أ.د. علي بن طاهر

جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان- (الجزائر)

ali.bentahar@univ-tlemcen.dz

تاريخ الاستلام: 2024 / 11 / 30 تاريخ القبول: 2025 / 04 / 13 تاريخ النشر: 2025 / 11 / 06

الملخص :

رغم الاختلافات الواسعة بين مختلف دول العالم فيما يتعلق بأنماط انتقال السلطة، لم تقدم الخبرة المعاصرة حتى اليوم ما يمكن تسميته بالحل الأمثل لهذه المشكلة، فهناك دول لم تتمكن من دعم وإرساء قواعد مقررة و آليات واضحة وأشكال وقنوات مؤسسية مقبولة ومعتزف بها لشغل فراغ السلطة و طريقة التعاقب عليها. و إن استطاعت بعض الدول الغربية حسم القضية في بلادها على نحو سلمي ومؤسسي من خلال النمط الانتخابي التنافسي. فهي لا تصلح بنفس الدرجة في المجتمعات الأخرى، نظرا لما تتمتع به من خصوصيات و هو ما جعل موضوع نقل السلطة في النظم السياسية بصفة عامة يتخذ نمطين من الانتقال و ذلك إما من خلال النمط السلمي الدستوري أو من خلال النمط العنيف.

الكلمات المفتاحية : انتقال السلطة، النظام السياسي، لوداتلا

تطلسلاى.لج.

* المؤلف المرسل: د. فاطمة صهران

Abstract :

Despite the vast differences between world's countries concerning power transition patterns, contemporary expertise does not offer up today what might be called optimum solution to this problem there are countries which could not contribute and establish decisive rules, clear mechanisms forms and institutional channels that are accepted and recognized to fill the gap created by both of power and succession on it. And even if some western countries could settle the issues on a peaceful and institutional direction through a competitive electoral pattern.

Key words: Power transition , Political System, trading on power

المقدمة:

ان ضبط الكيفية والآلية التي يتم بها الوصول إلى السلطة و ممارستها تعتمد على آلية حكم تصل بموجبها النخب المتنافسة إلى السلطة وفق الوسائل الدستورية المتاحة و هذا ما يميز النظم الديمقراطية عن غيرها من النظم، في حين يشكل غياب هذه القواعد أو عدم التقيد بها مشكلة سياسية في بنية النظم غير الديمقراطية، و من أجل تحديد هذه الخصوصيات في النظم العربية ، جاء هذا المقال ليقوم بعملية معاينة للموقع السياسي الذي تحتله السلطة في البيئة السياسية العربية وعلاقتها بمجموعة الأدوار والوظائف الأخرى التي لازمتها، في الوقت الذي تحولت فيه نخبها من مرحلة الحركة الوطنية إلى مرحلة بناء الدولة والتي تشكلت خصيصا لتقوم هي الأخرى في ما بعد بعملية تكملة للمشهد السياسي الذي ظلت تسيطر وتستحوذ عليه وهو ما يدعو إلى صياغة إشكالية البحث على النحو التالي: ما

طبيعة نمط انتقال السلطة في بيئة النظم السياسية العربية و كيف تتم آليات تدويرها والضوابط المسيطرة في ممارستها .

ان صياغة الفرضيات المجيبة على الإشكالية الرئيسية المطروحة يمكن تحديدها فيما يلي:

1- تلعب البيئة السياسية في النظم السياسية العربية دورا حاسما في تحديد نمط و شكل النظام السياسي وفق خصوصية معينة.

2- ان غياب الالتزام بالقواعد و الاليات المحددة دستوريا وقانونيا لانتقال السلطة والتفديد بضوابط واضحة محددة لممارستها أدى الى سيطرة النمط العنيف وغير الدستوري في بيئة النظم السياسية العربية وفق نمطية تسمى ب "النمط السلطوي العسكري البيروقراطي" و هي ظاهرة عامة ظلت تسيطر بشكل مستمر وتؤثر على عملية البناء السياسي و الديمقراطي لهذه النظم .

. ويمكن تبيان ذلك في المباحث التالية:

- المبحث الأول: بنية النظام السياسي في النظم العربية

- المبحث الثاني: آليات التداول على السلطة في الجزائر

- المبحث الأول: بنية النظام السياسي في النظم العربية

من بين مجموعة المقاربات التحليلية المعتمد عليها في معرفة النظم السياسية وفهم حركية بيئاتها السياسية كأداة لتحليل النظام السياسي يأتي مدخل التحليل البيئي المقارن كمقاربة تحليلية إذ أن كل نظام سياسي إنما يترسخ حسب (ليسيان باي و سيدني فيربا) Sidney verba and lycian pye¹ حول أنماط محددة من التوجهات الضابطة للتفاعلات الحاصلة في النظام الاجتماعي، من ذلك الثقافة السياسية التي تعتبر التنظيم غير المقنن للتفاعلات السياسية. وهو المفهوم المتشكل نتيجة المؤثرات البيئية في مختلف الفترات والحقب الزمنية الممتدة، التي تعكس تراكما ومخزونا نفسيا استمر في ضمير الجماعة²، ليتطور ويأخذ من بعد مرحلة الفعل السياسي خاصة عندما

انتقلت النخب الاجتماعية لتمارس وظائف سياسية في إطار الاحتكار الفعلي للسلطة.

- المطلب الأول: دور الثقافة السياسية في فهم حركية النسق

السياسي

يمكن تصنيف الثقافة السياسية حسب نوعها إلى ثقافة سياسية ضيقة parochial وتابعة subject ومشاركة participant. فتكون الثقافة السياسية ضيقة إذا كان أفراد المجتمع يفتقدون الحد الأدنى من القدرة أو المعرفة إتجاه النظام السياسي، بحيث يلعب الفرد دور المتلقي لمخرجات النظام السياسي والامتثال لها، كونه عاجز عن طرح البدائل فتكون المبادرة من نتائج النخب الحاكمة فهذا النوع من المجتمع النامي لا يعرف التخصص الوظيفي ولا التمايز البنائي.

أما الثقافة السياسية التابعة وقد جعل كل من (فيربا) Verba و(ألموند) Almond هذا النوع من الثقافة السياسية قرينا بالمجتمعات التسلطية التي تطبق هامش الحريات وتقف ممارساتها على ما يخدم التوجهات العامة لنظمها فنلاحظ محدودية مشاركة المواطنين في المدخلات السياسية رغم معرفتهم التامة بالنظام وبمخرجاته، وهذا العزوف عن المشاركة السياسية ينبع من إدراكهم عدم جدواها.

في حين ترتبط الثقافة السياسية المشاركة في المجتمعات الديمقراطية وترتبط بمعرفة الجماهير ووعيتها بطبيعة النظام السياسي ومؤسساته وقواعده و مساهمة أفرادها في المشاركة في رسم وصنع مخرجات النظام حيث يكون للرأي العام دورا مؤثرا في العملية السياسية برمتها.

كل نوع من هذه الأنواع الثلاثة للثقافة السياسية يجسد تنظيما سياسيا تلجأ له النخب السياسية من أجل بناء مشروعيتها، ويقدم (دافيد إيستون) D.Easton ثلاثة أنماط أساسية كأسلوب يوجه الأنظمة لهندسة شرعيتها³ وهي:

- النمط الأيديولوجي كمصدر من مصادر بناء شرعية

النظم

- نمط القيادة الشخصية

- النمط المؤسساتي البنائي

وتعتبر الثقافة السياسية مدخلا رئيسيا في تحليل و فهم أبعاد عملية انتقال السلطة إذ أكدت جل الدراسات على أن الثقافة السياسية من حيث بنيتها ومحتواها في الاطار السياسي و المجتمعي لمجموع دول العالم الثالث عاملا أساسيا أدى في الغالب إلى تكريس ظاهرة التسلط، لاعتمادها أساسا على الدور المحوري للزعيم وفق النمط الأيديولوجي المسيطر ، مع إهمال أهمية النمط البنائي المؤسساتي.

ووفق ذلك يمكن إدراج ثقافة النظم العربية على أنها ثقافة غير مؤسسية وضيقة، تأخذ فيها المشاركة السياسية حيزا موسميا يتماشى وفترة الاستحقاقات الانتخابية التي تفرضها الدولة خاصة في مواعيد تجديد الشرعيات أو في الفترات التي تفرض تحقيق نوع من التوازن السياسي، بما يضمن للسلطة القائمة في هذه النظم تحقيق الديمومة والاستمرارية ضمن شروط البقاء و السيطرة على السلطة ، وهي عوامل بقيت تعيق توفير آليات هادئة لنقل السلطة. فمظاهر قيم الثقافة السياسية كالمشاركة والفعالية والتعدد و الاختلاف ظلت تنعدم في هذه النظم مما شكل نوع من الثقافة السياسية الضيقة تتبنى قيم مضادة كالسلبية والخنوع وعدم الثقة بين الحاكم والمحكوم في السلطة وهو ما صنع خضوع المحكومين وجعل نفوسها مهياة للاستبداد من قبل الحكام.

وهو ما ولد أحد مظاهر أزمة الشرعية وبناء الدولة في النظم العربية بافتقار نظمها للقواعد السياسية الإجرائية و الأبنية المؤسسية التي تتفق من بموجبها كل القوى السياسية على مستوى التعامل السياسي، وهو ما يعرف بالمعيار التنظيمي، فطالما أن معظم النظم العربية ظلت تتكأ في رسم شرعيتها على نمط الشخصية القيادية وفق مبدأ الزعامة، فإنها معرضة للانهايار وبسهولة بمجرد زوال قياداتها.

وهذا ما ينطبق على النموذجين : الأول مثله النظام التونسي حيث اكتسب الإطار التنظيمي للحزب الدستوري تدريجيا شرعية مستمدة من زعامة (بورقيبة) التاريخية مما أتاح له الاستمرار لكن بعد تدهور الخصائص اكارزمية للقيادة إنهار وإختفى بعد الإطاحة به، و النموذج الثاني للبعد الشخصي وطغيانه على التنظيم وإضعافه فتمثل في السياق المصري عقب ثورة 23 جوان عام 1952، حيث تجسدت وارتبطت شرعية النظام بشخصية الثورية للرئيس (جمال عبد الناصر) وفشل محاولة نقل الشرعية من الشخص إلى التنظيم. والنماذج عديدة ومتنوعة ويمكن الإشارة إلى الشخصيات الكارزمية الأخرى وثقافتها السياسية والتي استدعت التحليل على سبيل المثال: هواري بومدين في الجزائر و صدام حسين في العراق و معمر القذافي في ليبيا و حافظ الاسد في سوريا⁴.

وهي أزمة متولدة جراء انهيار البنية الدستورية وفشل الحكومات في أدائها في أبعادها الدستورية الأساسية ووظائفها الاجتماعية والسياسية وهي غالبا ما تنجم عن خلافات حول طبيعة السلطة المطلوبة في نظام من الأنظمة.

- المطلب الثاني: أزمة الشرعية في النظم السياسية العربية
إن تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية لدى النظم العربية يرجع لأربعة عناصر⁵، يرجع العنصر الأول بظهور ما يعرف بانهايار المؤسسات الحكومية التي تحدث نتيجة لعدم ملائمة الأسس التي بنيت عليها عندما تحاصر الزعماء الحاجة إلى زيادة قوة الدولة وحينها سيصطدم الزعماء من أجل تأكيد شرعية سلطتهم الجديدة برفض السلطات القائمة في المجتمع وهو ما يؤدي إلى الميل واضح نحو فرض القبول القسري لأصحاب السلطة، ويصبح التنافس السياسي صراعا مكشوفاً بين النخب للانفراد و الاستحواذ على السلطة.

ويتعلق العنصر الثاني بتحليل البنى الحكومية بتفاهم النزاع على السلطة خارج الإطار المؤسسي، فغياب مؤسسات سياسية قادرة على ضبط توجيه السلطة تؤدي إلى انعدام وسرعة إنهاء

الدولة وهو ما ينتج عنه انهيار النخبة السياسية وهذا يفتح المجال إلى التدخل العسكري من أجل ممارسة دور سياسي جديد كحامي للدولة والسلطة العليا.

أما العنصر الثالث مرتبط بالتفاوت بين مضمون الخطاب الإيديولوجي و حقائق التاريخ وتطوراته وهو ما يجعل الزعامات القيادية تسقط نتيجة عدم التطابق بين الشرعية الثورية وشرعية الانجاز مما يؤدي إلى تآكل شرعيتها ، في حين يمكن ربط العنصر الرابع بين أزمة الشرعية وعملية التنشئة السياسية المقرونة بطابع القسر و الإكراه ، حيث لعبت الثقافة السياسة السائدة لدى هذه النظم دورا بارزا في الخيارات السياسية بوصفها ثقافة مهيمنة أخذت طابع الانفراد بالقرار السياسي الذي يستمد شرعيته من الفردنة و القوة فأصبحت ثقافة النخبة هشة وضعيفة و تعاني الإقصاء.

برز بعد للاقترسا النظم العربية نمط الأبوية كنتاج تنامي النزعة الرعائية الجديدة لنخب النافذة في الحكم مثلما أوضح (ماكس فيبر) Max Weber و الذي تتخذ فيه النيوباتريمونيالية آلية وشكل للوصول للسلطة عن طريق السلطة التقليدية التي تشكل تحالفا بين الإدارة والعسكر نتيجة بسط النخب البيروقراطية نفوذها في الحكم والتي لم تكن لتسمح بالمشاركة الشعبية فلم يكن دور للرعية إلا الرضوخ حيث نجد أن المشاركة الشعبية بقيت غائبة أو مغيبة مما يؤثر على عملية التداول على السلطة⁶، فأصبحت الهياكل الرسمية للمؤسسات مهمتها إنتاج السيطرة من خلال القوانين و الإجراءات السلطوية⁷ وبالتالي ساهمت كثيرا في خنق وتغييب المشاركة الشعبية ، وهو ما يعرف ب إدماجية الدولة state corporation .

في ظل هذا الصراع على السلطة واجهت الدولة صعوبات في المحافظة على أدائها وأنها الممثل الوحيد و الشرعي للمجتمع السياسي ، وذلك باعتماد متغير القيادة الكاريزمية وآلية واحدة الحزب التعبوية من خلال

استمرارها في لعب دور المحافظة على الشرعية التقليدية وتجديدها بكل الطرق والآليات ، وهو ما زاد من عملية تعقيد إدارة مؤسسات الدولة وتعارضها مع التسيير العقلاني.

تشير (منى أبو الفضل) في تحليلها للنظام التونسي⁸ ، أنه يُعتبر من أكثر النظم اضطباغا بالشرعية ولو من الناحية الرمزية، ويعود ذلك لمقدرة النظام نفسه على تحقيق التوازن بين مصادر و عناصر الشرعية (الشرعية الشخصية، الفكرية، العقائدية، البنائية)، ولقد كان نجاحه مقرونا بمتغيرات موضوعية سهلت له المهمة كالتجانس الثقافي و الخبرة التاريخية في ظل الإدارة الفرنسية الاستعمارية التي اتسمت بقدر من اللين والاعتدال مقارنة بالجزائر.

مع ذلك ظل النمط الباتريمونيالي مستمرا على الحكم على الرغم من التغيرات التي ظهرت على الهيكل السياسي و الاجتماعي، فالنظام السياسي في مرحلة ما بعد (بورقيبة) اتبع نفس المبادئ و الأسس التي قام عليها النظام في عهد (بورقيبة)، غير أنه اتسم بتركيز أكبر على دور الحزب و التعبئة كتعويض عن غياب الكاريزمية القيادية ومع ذلك بقي النسق السياسي غير قادر على فرض أرضية جديدة من الإجماع.

في حين كشف تقلص اندثار نجاحات جبهة التحرير الوطني في الجزائر في الواقع المتمثل في الحزب الواحد عدم قدرته في التأقلم مع المحيط أو البيئة المتغيرة من دون أن يفقد تماسكه، فالإضرابات التي حدثت في الجزائر في أكتوبر 1988 أبرزت بوضوح المشكلات التي تعانيها جبهة التحرير الوطني وساهمت أكثر في انهيار الرابط الرمزي الذي يمثل النظام السياسي.

أما في تشخيص النظم الملكية المبنية مشروعيتها على عنصر العصبية فقد ساهمت نخبتها في تركيز سلطة المخزن⁹ وذلك بسيطرة نوع من النفوذ الشخصي وإزالة المؤسسات ذات الطابع الجماعي ، فآثر ذلك على طبيعة الحكم في المغرب الأقصى الذي أخذ طابع الباحث عن التوازن وذلك حتى يضمن وحدته، في ظل مجتمع مبني على التعدد القبلي و الإثني، فواجه

النظام أشكالاً مختلفة من النفوذ المجتمعي سواء في صورة قبائل أو زوايا .

ظل الملك يستمد شرعيته من الدين فالشرعية الدينية تقوم على حصر الخلافة في أهل البيت إذ نجح العلويون بإبراز انحدرهم من نسب الشرفاء، أما الشرعية التعاقدية فهي قائمة على أحقية الخلافة فيمن حصلت لهم البيعة ، كما يتمسك الملك بشرعية أخرى إيديولوجية يستند فيها إلى جهاز إيديولوجي يحاول من خلاله تحقيق الإجماع والقبول بينه وبين الشعب.

- المبحث الثالث: آليات التداول على السلطة في الجزائر

إن استمرارية المنصب السياسي واستقراره مربوط بمدى دوران النخب وتغيرها إلى حد بعيد، وينقسم الدوران إلى شكلين: الدوران الداخلي الذي يستوعب كافة الطاقات و القدرات من خارج النخبة واحتوائها لمجموع الأفكار والأشخاص ضمن إطارها، وفي حالة رسوب هذه النخب في تحقيق التغيير الداخلي، حينها يتم تغييرها بنخب أخرى بديلة، وهذا ما يعرف بالدوران الخارجي وفيه يتم استبدال النخب الحالية بنخب جديدة¹⁰.

- المطلب الأول: النمط التسلسلي التقليدي

إن الإشكالية المرتبطة بالطريقة التي يتم من خلالها استبدال النخب السياسية هو السماح بقدر عال من التنافس و المشاركة السياسية إذ أن النخب السياسية تعمل على تطوير آلياتها لانخراط أعضاء جدد دون أن تفقد ترابطها الداخلي، من خلال قنوات تنظيم العلاقة بين القاعدة و القيادة وقنوات الاتصال الجماهيري وهو ما ينتج عنه استيعاب أعضاء جدد، وبهذا يكون مجال النشاط مفتوحاً أمام كل الفاعلين .

إن تركز القوة السياسية للنظم العربية في يد فئة قليلة من الأفراد أدى إلى احتكار السلطة من قبل أفراد بعينهم مما يستدعي تركز القوة إلى مضاعفة العمل للحفاظ عليها وبهذا ينتقل مفهوم الاحتكار من المجال الاقتصادي

إلى السياسي، وهو ما يؤدي إلى تضخم في الأجهزة السياسية البيروقراطية فتتشكل القيادة السياسية في هذه الظروف من أقلية عسكرية تتحالف مع طبقة برجوازية ورجال البيروقراطية لابقاء على السلطة عن طريق الانقلاب و الانقلاب المضاد.

ويأتي الانقلاب النخبوي حين تحل نخبة محل نخبة آخذة منها زمام القوة والسلطة، وهو ما يميز دائرة النخب المغلقة ، فعلى حسب تعبير (باريتو) فالنخب غير الحاكمة خلال تركها للحكم تستخدم الوسائل و الآليات المتاحة لتقوي من خصائصها في المقابل تعرف النخب النافذة في الحكم الخمول و الضعف وهو الشيء نفسه عند "ابن خلدون" في اشارة منه إلى فكرة العصبية الحاكمة فإنها حتما تخور قواها من فرط الترف، فتتفرض عليها عصبية أقوى لتستولي على زمام الحكم¹¹.

وقد يحدث التحويل النخبوي بعيدا عن أسلوب العنف، و ذلك عندما تستطيع نخبة من خارج الحكم الوصول إلى سدة الحكم عن طريق التأثير الجماهيري، من خلال بناء أيديولوجية بناءة أكثر إقناعا وتأثيرا .

وإذا كانت الأبنية السياسية التي تم الإشارة إليها في موضع التحليل، تتراوح بين النظم الملكية التي تتخذ من الوراثة آلية في التعاقب على السلطة والنظم الجمهورية التي تتخذ من المبدأ الانتخابي آلية للوصول إلى السلطة ،على الرغم من تقلص أهمية هذا الأخير على إثر التحول في الممارسة السياسية للنظم الجمهورية من نمط الانتخاب إلى نمط التعيين كدليل على غياب الأطر المؤسسية لتداول السلطة السياسية، إذ عجزت السلطة منذ مرحلة بناء الدولة في التداول بطريقة سلمية ومقننة دون إحداث خلل في العناصر النظامية ما جعل نمط السلطة يتجه من النمط التقليدي المتسلط إلى النمط شبه تنافسي مغلق.

لقد اتخذت هذه النظم من الانقلابات العسكرية أسلوبا للتداول على السلطة منذ استقلالها مما استدعى تدخل الجيش بغرض منع حالة الفوضى والإضطراب التي سادت هذه النظم، على غرار ذلك لم تشهد دول أخرى نمطا واحدا للتداول السلطة

بل عرفت ممارستها الفعلية عدة أنماط مختلفة وهو ما شكلته حالة الجزائر.

إذ تقدم الجزائر نموذجا خاصا لانتقال السلطة، في حين تعاقب على رئاستها ثلاثة رؤساء منذ 1962 حتى 1991 عرفت على مداد ثماني سنوات تعاقب أربعة رؤساء على الدولة بعد تخلي (الشاذلي بن جديد) عن السلطة عام 1992 وأنشأ على إثرها المجلس الأعلى للدولة بقيادة (محمد بوضياف) الذي تم اغتياله في نفس العام ليتولى بعده (علي كافي) ثم من بعده (اليامين زروال) الذي لم يكمل عهده الرئاسية إذ نادى بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة بعد تنامي أعمال العنف ليخلفه (عبد العزيز بوتفليقة) ليبقى على كرسي الرئاسة لمدة أربع عهديات متتالية بعد تعديلات دستورية متلاحقة قام بها الرئيس نفسه.

هنا نتحدث عن هشاشة العقد السياسي و الاجتماعي الذي ميز طبيعة العلاقة بين كل من المجتمع المدني و السياسي في الجزائر وفق خصوصية بناء الدولة التي اتسمت بالصراع بين الجناح السياسي والعسكري، ليبقى الجناح العسكري هو النافذ و الفاعل المحوري في النظام، بتسخيره المفهوم الشمولي للسلطة وتمركزها في يد الفئة المسيطرة (الحزب، الجيش، النخب)، وما تلاه من تحقيق التأييد العام التي ظلت تفرزها الحركية السياسية عن طريق التعبئة المنظمة، والمفروضة على منظمات المجتمع المدني بمنطقة شمولية الدولة في ظل الهيمنة والخضوع¹² وعلى نمط الخصوصية الأيديولوجية التي ساعدت النخب النافذة في الحكم على بسط سيطرتها على ممارسة السلطة سياسيا وقانونيا .

من الخصائص و السمات¹³ الذي ميز النسق السلطوي الذي اتبعته نظم الدراسة اتسم بما يلي:
- مركزية السلطة السياسية: تركيز السلطة عسكريا وسياسيا وأمنيا في شخص رئيس الدولة.

- غياب التداول الديمقراطي على السلطة : عدم وجود قواعد واضحة للعمل الديمقراطي نظرا لغياب أيديولوجية مستقرة و سيادة الاعتبارات الشخصية و الكارزمية مما أغلق باب التداول على السلطة ظل غياب تقاليد الممارسة الديمقراطية.

- عدم القدرة على تشكيل مؤسسات الدولة و احتواء القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة بغية المشاركة في صنع العملية السياسية .

إن جميع هذه الخصائص تشخص لنا الظاهرة التسلطية للدولة وهي الشكل الحديث للنظام المتسلط التي تميل إلى تجميع السلطة و إلى استخدام الأساليب التقليدية كمفاهيم الأبوية والولاء السياسي، وهو ما يضمن لهذه النخب التعمير لفترات طويلة تتمشى فيها عملية تدوير السلطة بوتيرة بطيئة قد تتجه إلى تكريس النمط العنيف كآلية من آليات انتقال السلطة وفق الآليات غير الدستورية كالانقلاب العسكري أو الثورة الشعبية، ومن ثم الانقلاب يكرر نفسه في شكل سلسلة من الانقلابات المضادة، مرتبطة بالقدرة على استخدام القوة .

- المطلب الثاني: النمط التسلطي التنافسي

إن نزاهة الانتخابات وشفافيتها لا تتجسد واقعا إلا بمشاركة كل الفواعل في المجتمع عن خلال ضمانات مكرسة قانونيا في النصوص الدستورية تضمن حسن سير العملية الانتخابية، لكنها تصطدم بكثير من القيود المفروضة منها على نشأة الأحزاب السياسية والهيمنة على المؤسسات المنتخبة لاسيما المؤسسة التشريعية بتقييد صلاحياتها مما حد من استقلالية قراراتها ومشاركتها الفعلية في اقتراح القوانين ضف إلى ذلك استمرار ارتباط السلطة القضائية بدوائر القمة رغم استقلاليتها دستوريا. كل ذلك قوض من فاعلية هذه المؤسسات .

كما أن استفحال موروثة النظام التقليدي المتمثل في الممارسة الشكلية للتعددية ، لإضفاء الشرعية على صفة النظام بشكل يجعل رئيس الجمهورية هو الفاعل الأساسي في النظام السياسي مثلما هو الحال في النظام السياسي الجزائري، حيث دعم مركز الرئيس من الجانب العضوي بفتح العهدة الرئاسية

أكثر من مرة من خلال التعديلات الدستورية التي فتحت العهد الرئاسية لأكثر من عهديتين كالتعديل الدستوري لسنة 2008 الذي شرع هذه القاعدة.

لقد سارت الانتخابات في الجزائر على نفس الشاكلة و بنفس النمط، إذ أسفرت الهندسة الانتخابات عن نفس نتائج التعيين التي كان فيها الفائز محسوما سلفا وغالبا ما كانت فرص الاختيار أمام الناخب مغيبة، بحيث نجد توظيفاً كاملاً لأحزاب كبيرة في خدمة السلطة مقابل أحزاب صغيرة مهمشة ليس لها ثقل سياسي غالباً ما تنتهي فيها المنافسة بفوز الحزب الحاكم، وهو ما شخص واحدية الحزب في ظل واحدية السلطة بضمان بقاء الحزب نفسه في واجهة الحكم وبقاء الرئيس بالرئاسة مدى الحياة بعهد رئاسية غير منتهية ، وبهذا الخصوص نجد هيمنة حزب جبهة التحرير في الجزائر على زمام السلطة بتغيير الوجوه دون تغيير الأدوار، فتركيبية النظام بقيت بيد الحزب الواحد وهو ما يظهر شكلية المنافسة المتاحة التي تنعكس على طبيعة الانتخابات.

مثلاً بدا جلياً بعد استقالة الرئيس "زروال" ، فلقد اختار الجيش دعم مرشحه لهذا المنصب "عبد العزيز بوتفليقة" في انتخابات سنة 1999، إلا أنه مع بدء العملية الانتخابية تحولت الانتخابات التعددية إلى استفتاء على شخص (بوتفليقة) على إثر انسحاب المترشحين السنة ولم يبق سوى مرشح السلطة ، وبذلك حصل على 83.98% من الأصوات من نسبة مشاركة بلغت 60.25% وهو ما أهله رئيساً شرعياً للبلاد¹⁴ ، ومن بعده جاءت التعديلات الدستورية التي حولت له البقاء في الرئاسة إلى عهد غير منتهية قد تكون مدى الحياة، وهو ما ضمن بقاءه في السلطة لمدة 20 سنة انتهت بحراك اجتماعي وسياسي كبير تنحى بموجبه عن السلطة.

حافظ الرئيس على منصبه وهو ما أسفرت عنه نتيجة الانتخابات 2014 بفوز الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بحصوله على نسبة 82% من الأصوات رغم حالته الصحية المتدهورة،

والأصوات المتعالية المطالبة بتنحية الرئيس وتفعيل المادة 88 من الدستور بإعلان الشغور الرئاسي¹⁵ ، لتصنع هذه الانتخابات المفاجأة بفوز الرئيس المنهية عهده.

مع العجز التام للرئيس من الناحية الجسمانية والعقلية، كان من المتوقع أن هذه الانتخابات الرئاسية تحمل معها موجات التغيير ومع ذلك حافظت السلطة على مكانتها في تجانس ثلاثي لدوائر الحكم: الرئيس وحاشيته، وقائد أركان الجيش ، وقائد المخابرات على حسب تشخيص "مولود حمروش" لثلاثية الحكم في الجزائر الذي ما زال يتحكم في دوائر السلطة.

إن الصعود المتزايد لأسعار البترول ساعد على تحقيق الإغراء من خلال الرفع من وتيرة الانفاق و الاستثمار الراجع إلى الطفرة المالية التي عرفتھا الجزائر والتي زادت من الترويج للرئيس "بوتفليقة" أنه الشخصية الكاريزمية التي أخرجت البلاد من الأزمة ومن الانسداد السياسي الى الانفتاح وتحقيق الرفاهية الاجتماعية

رغم العزوف الانتخابي والسلوك الإمتناعي في التصويت الذي اتخذه الجزائري كآلية للتعبير عن الرفض لواقع هذه الانتخابات، إلا أن نسبة المشاركة في هذه الانتخابات الرئاسية التي بلغت فيها 51.7% .

فالانتقال السلمي للسلطة هو المبدأ المستعصي المغيب الذي لم تستطع السلطة الجزائرية تحقيقه ، مما خلق نوعا من الفجوة العميقة بين الخطاب السياسي و الممارسة الفعلية نتيجة الديمقراطية الزائفة، كما نطرح قضية الدولة الريعية والنخب الحاكمة مما خلق الرغبة الجامحة في الاستحواذ على الريع بما يضمن إدامة آليات إعادة إنتاج السيطرة والنفوذ¹⁶. هذا التشكيل البنوي الذي تستند إليه أدت إلى تعصي انتقال السلطة، بهذا فشلت الانتخابات كآلية للتغيير .

وبالنظر إلى التجربة الجزائرية دستوريا حددت العهدة الرئاسية بخمس سنوات، أما بالنسبة لتجديد العهدة الرئاسية فإن القاعدة كانت التجديد غير محدود للولاية الانتخابية أي فتح العهد الرئاسية، فالاستثناء الوحيد لمسألة نقل السلطة وضعه الرئيس

"اليامين زروال" بمناسبة التعديل الدستوري يوم 28 نوفمبر 1996 عندما حصر العهدة الرئاسية في عهدة واحدة قابلة للتجديد مرة واحدة¹⁷ وبذلك يكون قيد ممارسة السلطة وضمن مبدأ التعاقب على المنصب السياسي، انتهت صلاحية هذه القاعدة بالتعديل الدستوري لسنة 2008 إذ أصبحت الفقرة 02 من المادة 74 من دستور 1996 تنص أنه: يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية¹⁸، وبهذا التعديل سمح للرئيس "بوتفليقة" بفتح الولاية الرئاسية ليعاد انتخابه رئيساً من جديد وجديد وهو ما نددت به العديد من المنظمات المجتمعية والأحزاب واعتبرت أنه خرق واضح للقانون وتعدي صريح لإحدى المكاسب الهامة في التجديد المؤسساتي و أساساً بمبدأ انتقال السلطة .

قيد التعديل الدستوري لسنة 2016 العهدة الرئاسية وحددها في عهدين غير قابلة للتجديد، حيث وضع هذا الدستور المادة 88 التي تنص على إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، وجعلها ضمن الثوابت الدستورية التي لا يمكن المساس بها ، إلا أنه مع الرغبة المتكررة للرئيس "بوتفليقة" في الترشح لعهدة خامسة ، حاولت السلطة وكعادتها خرق هذا المبدأ من الدستور وتجاوز العمل به لولا تدخل الإرادة الشعبية من خلال موجبات التغيير باتباع النمط الثوري الذي انتهى بالحراك الاجتماعي والسياسي أدى هندسة سلطوية جديدة.

ومما سبق فإن آليات انتقال السلطة التقت في جوهرها على نمط واحد وهو نمط التعيين، فالانتخابات الرئاسية غابت عنها صفة التنافسية والاختيار وكان الفائز محددًا مسبقًا على نفس طريقة التعيين، وهذا ما حدث في كل من الجزائر و رغم هذا التشابه تظل لكل حالة خصوصيتها في صورتين، الأولى أن كل حالة في نقل السلطة تشكل سياق خاص فريد يتميز بأسس معينة تبين طريقة تولي الحكم و الثانية هي النمط الواحد تتعدد تطبيقاته بتعدد حالاته، كما يطرح قيوداً مختلفة أدت إلى

موجة من الاحتجاج تعبيراً عن سخطها على الأوضاع ورغبة منها في الإصلاح و التغيير.

الخاتمة:

إن فعالية القواعد وقوة الضوابط المحددة لعملية نقل السلطة، هي التي تؤدي إلى بناء أنظمة ديمقراطية تسعى إلى تحقيق فعلي للمشاركة السياسية ، وتسمح بوجود أحزاب سياسية قادرة على الوصول إلى السلطة بدورها اتصالي وأن تشكل فيها المعارضة قوة حقيقية أكثر نجاعة كونها حالة صحية لأي نظام في فرض الرقابة على مداخلات و مخارجات النظام السياسي.

إن التعددية الحزبية تسمح بالتنافس على السلطة تعتبر من المتطلبات الأساسية في عملية التحول الديمقراطي، كما تضيء الشرعية السياسية على طبيعة النظام، وهو ما يفتح المجال للمنافسة السلمية طبقاً لتقاليد عرفية معمول بها أو لقواعد دستورية متفق عليها ، و هو ما يتطلب:

- وجود نظام قانوني يضمن للفئات المختلفة الحق في الإنشاء و الانتماء إلى التنظيمات كما يضمن لها الحق في التعبير عن آرائها المشروعة و السعي للوصول للسلطة السياسية عن طريق وجود أرضية للمنافسة السياسية.

- وجود تنظيمات المجتمع المدني كوسائط بين الدولة و الشعب تنظم العملية السياسية وتأطرها تقوم بعملية وظيفية واتصالية بين القمة والقاعدة.

- وجود مجال واسع للعمل السياسي: إن القيود المفروضة على العمل السياسي يؤدي إلى مضايقات لأطراف العملية السياسية خاصة في ظل غلق المجال السياسي و العلاقات التصارعية، فعدم إيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض القوى السياسية مما يزيد من حتمية الصراع و اللجوء إلى العنف السياسي للوصول إلى السلطة بتكريس آليات غير الدستورية (الثورة والانقلابات) لاعتلاء السلطة.

- عنصر الشرعية : يعتبر الأداء و الفاعلية أحسن وسيلة لتحقيق شرعية ، فشرعية أي نظام سياسي مرهون بمستوى معين

من القبول و الرضا المجتمعي، و يتوقف تحقيق هذا المستوى على مقدرة وفاعليته النظام في معالجة القضايا والمشكلات التي يتعرض لها، فالعلاقة بين انتقال السلطة و الشرعية علاقة طردية أي كلما كان انتقال السلطة دوري ومتداول زادت شرعية النظام ومشروعيته، والعكس صحيح.

ومما سبق يمكن القول أن الانتقال الحقيقي للسلط يقوم على التنوع السياسي والأيدولوجي للنخب وفرصة دورانها وهذا لايمكن إلا بالمنافسة الجادة بين الأحزاب السياسية التي تعكس كل تكوينات المجتمع، وبتوفر الضمانات القانونية و الدستورية التنظيمية المؤطرة لعملية انتقال السلطة بأساليب سلمية، تضمن استقرار الأنظمة وتجديدها وظيفيا وعضويا بناءا على أسس ثابتة تمنع الاستيلاء على السلطة بالقوة والقوة المضادة.

الهوامش:

1- lycian pye and Sidney Verba, Political culture university and political development, princeton press, 1965, pp513-530.

2- علي الدين هلال، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية (قضايا الاستقرار والتغيير)، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص122.

3- منى أبو الفضل، المدخل المنهجي لدراسة النظم السياسية العربية، الطبعة الاولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2013، 299.

4- حمدي عبد الرحمان، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة الكتب الدراسية، 2002، ص84

5- مورييس دوفرجه، علم اجتماع السياسة ومبادئ علم السياسة، (ترجمة سليم حداد)، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص122.

- 6- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص129.
- 7- منى أبو الفضل، مرجع سبق ذكره، ص299.
- 8- أحمد ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي. العدد155، 1992. ص 19.
- 9- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص164.
- 10- أحمد زايد عروس، النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2005 ، ص450.
- 11- بن خلدون
- 12- علي بن طاهر: الدولة والمجتمع المدني في الجزائر/ دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (2010-2011)، ص ص155-156.
- 13- خميس حسام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص ص74-76.
- 14- هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في: أحمد منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، 2004 ، القاهرة، ص144.
- 15- عابد شارف، إنسداد سياسي وصعوبات ترتيب المرحلة الانتقالية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 12 ماي 2016 ، ص2 على الرابط :

<http://studies.aljazera.net/ar/reports/2014/10/2014102810469904808.html>.

- 16- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستعجلة (حالة العراق)، بغداد: مؤسسة فريد ربيش ايبيرت، 2013، ص21.
- 17- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في الجزائر من الاستقلال الى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص229.
- 18- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد76 الصادر بتاريخ 8 ديسمبر1996، المعدل بالقانون الرقم 2-3 المؤرخ في 10 أفريل 2002 ،الجريدة الرسمية، العدد 25 الصادر بتاريخ 14 أفريل2002.
- القانون الرقم 8-19 المؤرخ في 15نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 63 الصادر بتاريخ 16 نوفمبر2008.
- القانون الرقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس2016 ، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- قائمة المصادر والمراجع:**
- أولاً- الدستور والنصوص القانونية:**
- دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد76 (8 ديسمبر1996)، المعدل بالقانون الرقم 2-3 المؤرخ في 10 أفريل 2002 والجريدة الرسمية، العدد 25 ، الصادر بتاريخ 14 أفريل2002.
- القانون رقم 8-19 المؤرخ في 15نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادر بتاريخ 16 نوفمبر2008.
- القانون الرقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس2016 ، الجريدة الرسمية رقم 14 ،المؤرخة في 7 مارس 2016.
- ثانياً- الكتب:**
- الكتب باللغة العربية:
- أحمد زايد عروس، النخب الاجتماعية (حالة الجزائر ومصر)، الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005.

- حمدي عبد الرحمان، دراسات في النظم السياسية الإفريقية ،
جامعة القاهرة، قسم العلوم السياسية، سلسلة الكتب
الدراسية، 2002.
- خميس حسام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية
العربية مع الإشارة إلى تجربة الجزائر، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت، 2003.
- علي الدين هلال، مسعد نيفين، النظم السياسية العربية (قضايا
الاستقرار والتغيير)، الطبعة الخامسة، مركز دراسات الوحدة
العربية، بيروت ، 2010.
- صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية
المستعجلة (حالة العراق)، بغداد: مؤسسة فريد ربيش ابيرت،
2013.
- صالح بلحاج، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري في
الجزائر من الاستقلال الى اليوم، الجزائر: ديوان المطبوعات
الجامعية، 2010.
- محمد حليم ليمام، ظاهرة الفساد السياسي في الجزائر، مركز
دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب
العربي، الطبعة الثانية، مركز دراسات الوحدة العربية،
بيروت، 1992.
- منى أبو الفضل، المدخل المنهجي لدراسة النظم السياسية
العربية، الطبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع
والترجمة، بيروت، 2013.
- موريس دوفرجيه، علم اجتماع السياسة ومبادئ علم
السياسة، (ترجمة سليم حداد)، الطبعة الثانية، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.
- هناء عبيد، أزمة التحول الديمقراطي في الجزائر، في: أحمد
منيسي، التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، مركز
الدراسات السياسية والاستراتيجية بالإهرام، القاهرة، 2004.

- الكتب باللغة الأجنبية:

- lycin pye and Sidney Verba, Political culture and political development, princeton university press, 1965.

ثالثا- المقالات:

- أحمد، ثابت، "التعددية السياسية في الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد 155، بيروت، 1992.

رابعا- الأطروحات الجامعية:

علي، بن طاهر، الدولة والمجتمع المدني في الجزائر/ دراسة تحليلية لمضمون الثقافة السياسية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، (2010-2011).